جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم مهارات الاتصال

أساليب الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية

في المملكة العربية السعودية

بحث مقدم إلى

مؤتمر التطبيقات المعاصرة للحسبة في المملكة العربية السعودية

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله

في الفترة من ٢٩-٣٠/محرم / ١٤٣٣هـ

اعداد

د / فؤاد بن صدقة مرداد

عضو هيئة التدريس بقسم مهارات الاتصال بجامعة الملك عبدالعزيز .

عضو فريق كرسي الأمير سلطان لأبحاث الشباب وقضايا الحسبة .

(أساليب الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية في المملكة العربية السعودية)

الحمدلله والصلاة والسلام على رسوله وبعد،،،

فإن خيرية الأمة المحمدية ربطت بإقامتها لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ..) سورةآل عمران آية رقم (١١٠) .

ومن هذا المنطلق أخذت هذه الشعيرة قيمتها الدينية ومنزلتها الاجتماعية الأمر الذي جعل الاهتمام بها والمحافظة عليها صمام أمان للمجتمع .

وقد حظيت دولتنا المباركة برعايتها لهذه الشعيرة أيما رعاية فأقامت جهازاً متكاملاً مادياً ومعنوياً هي الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ويشهد القاصي والداني بأن الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد خطت خطوات متتالية لتطوير الأداء وصولاً إلى جودة المخرجات . وفي ظل هذه النهضة التطويرية والتي شملت الجوانب الحياتية المختلفة للمجتمع . برز جانب مهم لتكامل أداء هذا الجهاز وهو ايجاد قنوات الاتصال مع الجهات التي تمارس أدوارا مشتركة مع الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو مايسمى بالجهات الرقابية .

إذ أن ايجاد القنوات الاتصالية المناسبة مع تلك الجهات يؤدي إلى تكاملية الأداء والتي من شأنها تحقيق الهدف من وجود جميع تلك الجهات حسبية كانت أو رقابية والتي تهدف الى حماية المجتمع دينياً ودنيوياً .

وانطلاقاً لماسبق جاءت هذه الورقة لتسلط الضوء على القنوات الاتصالية المذكورة .

وحملت عنوان (أساليب الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية في المملكة العربية السعودية) .

وقد اشتملت الورقة على إجابة للتساؤلات التالية :

الأول / ماهي الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية التي يمكن ايجاد قنوات اتصال بينها وبين الجهات الحسبية؟

الثاني / ماهي مذكرات التعاون التي أبرمت بين الرئاسة وبعض الجهات الرقابية في المملكة ؟

الثالث / ماهي أساليب التواصل المقترحة بين الجهات الحسبية والرقابية؟

الرابع / ما الآثار والنتائج الايجابية المتوقعة للتواصل الفعال بين الجهات الحسبية و الرقابية؟

سائلاً المولى سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه موجباً لرضوانه

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،

الباحث

د / فؤادمرداد

جدة – محرم ١٤٣٣هـ

المحور الأول / الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية :

تعتبر الرقابة الوظيفية الرابعة بين الوظائف الإدارية الرئيسية وتنطوي على قياس نتائج أعمال الجهة المحددة .

يقول الدكتور فايز الزغبي (لقد أدرجت النظريات الإدارية جميعها وظيفة الرقابة ضمن الوظائف الإدارية التي تتناول جهود الإدارة والأفراد في المنظمة وقد عرف (moore) : الرقابة الإدارية بالوظيفة التي تعني بالتأكيد من أن كل شيء في المنظمة يسير وفق ما خطط له [١]..

ويعرف الدكتور محمد ماهر عليش وظيفة الرقابة بأنها(عملية تهدف إلى التأكد من أن الأهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط الموضوعة من الأوامر والتعليمات الموجهة وخلافه مما سبق ذكره إنما تنفذ بدقة وعناية .

ويقول الدكتور محمد السيد (لم تعد الرقابة في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في الدول المتقدمة قاصرة على أداء دورها المالي الذي يتمثل في كونها مجرد أداة للتحقق من مدى سلامة التصرفات المالية التي تقوم بها الوحدات والأجهزة الحكومية المختلفة والتأكد من مدى شرعية هذه التصرفات ومدى مطابقتها للقوانين واللوائح المنظمة لها)[٢] .

وقد مارس النبي صلى الله عليه وسلم الرقابة على عمله ففي صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل رسول الله (رجلاً على صدقات بني سليم يدعى بن اللتبية فلما جاء حاسبه قال هذا مالكم وهذا هدية فقال رسول الله : فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك ان كنت صادقاً ....)[٣] .

---

[١] (د / فايز الزغبي – الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال)

[٢] (عبدالفتاح الصحة –الرقابة والمراجعة الداخلية)

[٣] صحيح البخاري–كتاب الحيل –باب احتيال العامل ليهدي له حديث رقم ٦٥٧٨

وقد تطور المفهوم الحديث للرقابة ليصبح الهدف من الرقابة أوسع وأعم وأشمل من مجرد الرقابة ليشمل :

١- فحص ومراجعة الخطط التي تقوم بوضعها الوحدات والأجهزة الحكومية

٢-تتبع العوامل والتغيرات التي قد تؤثر على تحقيق أهداف هذه الأنشطة والبرامج .

٣ – تقييم أداء الأنشطة والبرامج التي تتولي تنفيذها الوحدات والأجهزة الحكومية للحكم على مستوى أدائها ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف .

٤ – قياس عناصر الاقتصاد والكفاءة في أداء الوحدات الحكومية والفاعلية بالنسبة لنتائج البرامج المختلفة وتحقيق التوازن بينهما .

٥ – المساعدة في عملية اتخاذ وترشيد القرارات وبصفة خاصة المقبلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

هذا وبالإضافة إلى تحقيق الجوانب المالية في الرقابة التي تعتمد على فحص مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الموضوعة من قبل الأجهزة المعنية بذلك.[٤]

وقد حظيت دولتنا المباركة بعدد من الاجهزة الرقابية والتي تضمن وتحقق الأهداف والثمرات المرجوة في متابعة كافة نواحي الحياة للمواطنين .

وسنذكر هنا بعض الجهات الرقابية والتي يرى الباحث امكانية ايجاد سبل للتواصل معها سواء من الجهات التي سبق وأن وقعت الرئاسة معها مذكرات تعاون كما سيأتي ذكره في المحور الثاني . أو جهات أخرى يقترح الباحث امكانية ايجاد قنوات اتصال فاعلة معها وصولاً إلى تحقيق التكاملية في الأدوار .

[٤] د/عبدالفتاح محمد الصحة –د/محمد السيد-الرقابة والمراجعة الداخلية

والجهات التي سيتم عرضها هي :

١. هيئة حقوق الإنسان .

٢. الهيئة العامة للسياحة والآثار .

٣. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية . .

٤. وزارة التجارة .

٥. الجمارك .

٦. هيئة الرقابة والتحقيق .

٧. الغرفة التجارية .

وسيتم فيما يلي استعراض موجز لمهام ومسؤوليات هذه الجهات وذلك ليتضح للقارئ أوجه الاتصال التي يمكن أن تقترح في ظل المهام والمسئوليات المحددة ،وقد اعتمدت في ذلك على المصادر الرسمية :

أولا/ هيئة حقوق الإنسان [٥]:

هيئة ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات ، ونشر الوعي بها ، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان .

ومجلس الهيئة هو السلطة المهيمنة على شؤون وتصرف أمورها ، ويتخذ جميع السبل اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود هذا التنظيم ، وله على وجه الخصوص ما يلي :

[٥] المصدر موقع هيئة حقوق الإنسان www .hrc.gov.sa.

١- التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية ، للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن .

٢- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان ، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية .

٣- متابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة ، والتأكد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

٤- إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها ، أو الأحكام الواردة فيها .

٥- الموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان ، ورفع ما يلزم منها من قبل رئيس الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء .

٦- زيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص ، ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء .

٧- تلقي الشكاوي المتعلقة بحقوق الإنسان ، والتحقيق من صحتها ، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها .

٨- وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان ، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان و التوعية بها ، وذلك من خلال المؤسسات و الأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها

٩- الموافقة على إصدار النشرات و المجلات و المطبوعات ، المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصها .

١٠- الموافقة على التقرير السنوي عن أعمال الهيئة ، والتقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في المملكة ، ورفعها إلى رئيس مجلس الوزراء .

١١- الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي ورفعها إلى رئيس مجلس الوزراء بحسب الإجراءات النظامية .

١٢- التعاون مع الجمعيات و المنظمات و المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية العاملة في حقوق الإنسان ، بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها .

١٣- الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات الداخلية والدولية في مسائل حقوق الإنسان، والمشاركة فيها، وفقا للإجراءات النظامية في هذا الشأن.

١٤- الموافقة على إقامة الدعاوى و الرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان .

١٥- إقرار اللوائح الإدارية و المالية ، وحقوق أعضاء مجلس الهيئة و المتعاونين معها ومزاياهم ، وذلك بالاتفاق مع وزارة الخدمة المدنية ، ووزارة المالية .

١٦- تكليف أعضاء مجلس الهيئة أو بعضهم- وفقاً للفقرة (ج)من المادة(الرابعة)من هذا التنظيم – بالإشراف على إدارات الهيئة المختلفة .

١٧- إنشاء إدارات أخرى ، بالاتفاق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية .

١٨- تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين الأعضاء أو من غيرهم لأداء مهمات معينة تدخل في اختصاص المجلس.

ثانياً/ الهيئة العامة للسياحة والآثار[٦] :

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩)وتاريخه ١٤٢١/١/١٢هـ، القاضي بإنشاء الهيئة العليا للسياحة تأكيداً على اعتماد السياحة قطاعاً إنتاجياً في بقاء السائح السعودي داخل البلاد، وزيادة فرص الاستثمار وتنمية الإمكانات البشرية الوطنية وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطن السعودي، ونظراً لأهمية الآثار والمتاحف فقد صدر الأمر الملكي رقم أ/٢ وتاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨ ونص على: ضم وكالة الآثار إلى الهيئة العليا للسياحة، وتصبح الهيئة مسؤولة عن تنفيذ مهام الآثار إلى جانب مسؤوليتها عن السياحة، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨ وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٦ هـ، ليصبح المسمى الجديد (الهيئة العامة للسياحة والآثار)، تأكيداً على أن السياحة الداخلية واقع وطني يستلزم قيام الجهات المسؤولة بالتخطيط لتطويره وتنميته، انطلاقاً

[٦] راجع موقع **الهيئة العامة للسياحة والآثار** www.scta.gov.sa

من المقومات السياحية المتميزة التالية:

-نعمة الأمن و الأمان التي تتميز بهما المملكة.

-أصالة المجتمع السعودي المضياف .

-تميز الموقع الجغرافي.

-المساحة الشاسعة للمملكة و ما تشتمل عليه من تضاريس متباينة ذات مناخ متنوع ومناظر خلابة.

-توفر المواقع الأثرية والتاريخية المهمة، وتميز التراث الثقافي الوطني.

- توفر الخدمات الحديثة و البنية التحتية اللازمة لصناعة السياحة.

الهدف:

الاهتمام بالسياحة في المملكة، وذلك بتنظيمها وتنميتها وترويجها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة وتذليل عوائق نموه، باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، وذلك بما يتوافق مع مكانة المملكة وقيمها، والاهتمام بالآثار والمحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية، والعناية بالمتاحف والرقي بالعمل الأثري في المملكة، ويضطلع القطاع الخاص بالدور الرئيس في إنشاء المنشآت السياحية الاستثمارية

ثالثاً/ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية[٧] :

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية مؤسسة حكومية علمية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وملحقة إدارياً برئيس مجلس الوزراء ومقرها الرئيس مدينة الرياض . تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بدعم وتشجيع البحث العلمي للأغراض التطبيقية ، وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في هذا المجال بما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة ، والتعاون مع الأجهزة المختصة لتحديد الأولويات والسياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية من أجل بناء قاعدة علمية تقنية لخدمة التنمية في المجالات الزراعية والصناعية والتعدينية وغيرها ،والعمل على تطوير الكفايات العلمية الوطنية

[٧] المصدر موقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية www.kacst.edu.sa

واستقطاب الكفايات العالية القادرة لتعمل بالمدينة في تطوير وتطويع التقنية الحديثة لخدمة التنمية في المملكة ، وتشتمل هذه المدينة على متطلبات البحث العلمي كالمختبرات ووسائل الاتصالات ومصادر المعلومات ،كما تشتمل على جميع المرافق اللازمة للعاملين في المدينة ، ولها في سبيل تحقيق أغراضها دون أن يكون في ذلك تحديد لاختصاصاتها القيام بمايلي:

- اقتراح السياسة الوطنية لتطوير العلوم والتقنية ووضع الإستراتيجية والخطة اللازمة لتنفيذها .
- تنفيذ برامج بحوث علمية تطبيقية لخدمة التنمية في المملكة .
- مساعدة القطاع الخاص في تطوير بحوث المنتجات الزراعية والصناعية التي تتم عن طريقها .
- دعم برامج البحوث المشتركة بين المملكة والمؤسسات العلمية الدولية لمواكبة التطوير العلمي العالمي سواء عن طريق المنح أو القيام بتنفيذ بحوث مشتركة .
- تقديم منح دراسية وتدريبية لتنمية الكفايات الضرورية للقيام بإعداد وتنفيذ برامج البحوث العلمية وتقديم منح للأفراد والمؤسسات العلمية للقيام بإجراء بحوث علمية تطبيقية .
- التنسيق مع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث في المملكة في مجال البحوث وتبادل المعلومات والخبرات ومنع الازدواج في مجهوداتها. ولتحقيق ذلك تشكل لجان تنسيق تتكون من خبراء في الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتصل عملها بأعمال المدينة.
- **الرؤية:**

أن تكون مؤسسة للعلوم والتقنية رائدة عالمياً، ترعى الابتكار وتعزز مجتمع قائم على المعرفة في المملكة.

- **مهمة المدينة:**

التطوير والاستثمار في المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار لتعزيز بناء مجتمع قائم على المعرفة بما يخدم التنمية المستدامة للمملكة من خلال:

- صياغة السياسات والخطط الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار.
- تنسيق أوجه النشاط الوطني للعلوم والتقنية والابتكار.

- إجراء بحوث علمية تطبيقية وتطوير تقني.
- توفير أوجه الدعم للبحث العلمي والتطوير التقني في المملكةً.
- الاستثمار في تطوير التقنية وتجهيزها التجاري.
- تطوير وتعزيز التعاون والشراكات المحلية والإقليمية والدولية لنقل وتوطين وتطوير التقنية.
- رعاية وتعزيز واستثمار الملكية الفكرية.
- تقديم الاستشارات والحلول المبتكرة.

رابعاً/هيئة الرقابة والتحقيق[٨]:

قضت المادة الخامسة من نظام تأديب الموظفين بالمملكة العربية السعودية بما نصه" مع عدم الإخلال بسلطة الجهة الإدارية المعينة في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تختص هيئة الرقابة والتحقيق في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا النظام بما يلي:

١- إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية.

٢- فحص الشكاوى التي تحال إليها من الوزراء المختصين أومن أي جهة رسمية مختصة عن المخالفات المالية والإدارية.

٣- إجراء التحقيق في المخالفات المالية والإدارية التي تكشف عنها الرقابة وفيما يحال إليها من الوزراء المختصين أومن أي جهة رسمية مختصة.

٤- متابعة الدعوى التي تحال طبقاً لهذا النظام إلى ديوان المظالم".

كما أضيف للهيئة بعض الاختصاصات الجنائية سيرد بيانها في الفقرة المتعلقة بالتحقيق الجنائي.

وعليه فإن اختصاص الهيئة ينقسم إلى قسمين رئيسين هما:

[٨] المصدر موقع هيئة الرقابة والتحقيق www.cib.gov.sa

١- الرقابة.

٢-التحقيق.

أولاً: الرقابة

(١)الموظفون الخاضعون لرقابة الهيئة:

جميع الموظفين المدنيين بوحدات الإدارية الحكومية والأشخاص المعنوية العامة، والمؤسسات العامة.

(٢)اختصاصات الرقابة:

تمارس الهيئة الاختصاصات الرقابية التالية:

أ- الرقابة الإدارية:

تختص إدارة الرقابة الإدارية وفقا للمادة الثامنة من الباب الثاني من اللائحة الداخلية للهيئة بما يلي:

١- الكشف عن المخالفات الإدارية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

٢- مراقبة تفويض الصلاحيات والمسئوليات وفقا للنظم المعتمدة واللوائح المقررة والقرارات الصادرة المنظمة لذلك.

٣- الكشف عن المخالفات الناتجة عن التقصير في الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية.

٤- اقتراح وسائل العلاج اللازمة في حالة وقوع حوادث الإهمال أو المخلفات الإدارية وإحالتها للجهات المختصة.

٥- التعاون مع وزارة الخدمة المدنية في الكشف عن المخالفات الخاصة بشئون الموظفين في ما يتعلق بشرعيتها كالتعيين والترقية والعلاوات والبدلات وما في حكمها.

٦- إبلاغ الجهات المختصة عن مواطن القصور في التنظيم التي تتكشف لها من خلال أعمالها وذلك بالاتصال بالجهات المتخصصة لإعادة التنظيم بما يكفل حسن سير العمل.

٧- التعاون مع ديوان المراقبة العامة عند اكتشافه لمخالفات إدارية أثناء مباشرته لاختصاصاته المالية.

٨- فحص الإخباريات والشكاوى المتعلقة بالنواحي الإدارية.

كما تختص هذه الإدارة باختصاصات أخرى هي:

- مراقبة دوام منسوبي الأجهزة الحكومية وإعداد خطابات إبلاغ نتائج تلك الجولات مع رصد الظواهر المتعلقة بدوام الموظفين .

- القيام بجولات ميدانية لتفقد أوضاع الإعاشة المطهية في السجون العامة ودور التوقيف وإدارات الترحيل وتعقب المتخلفين في مناطق المملكة بشكل دوري

(ب) الرقابة المالية :
تختص إدارة الرقابة المالية وفقاً للأمر السامي الكريم رقم ٣/٢٩٥١٦/ ر في ١٣٩٤/٩/٢٦ هـ بما يأتي :

١- دارسة القضايا التي تحال إليها وتتناول مخالفات مالية لتحديد تلك المخالفات والمسئولين عنها قبل التحقيق فيها، واقتراح الوسائل الكفيلة بالحد من وقوع تلك المخالفات.

٢- إجراء الفحص وفقا لما تتطلبه أغراض التحقيق الذي تجريه الهيئة في القضايا والمعاملات المحالة إليها.

٣- فحص ما يحال إليها من شكاوى أو إخباريات تتناول مخالفات مالية أو ما يتجمع لديها من معلومات وتحريات عن تلك الجهات التي تتناولها هذه المعلومات والتحريات، واتخاذ ما يقضيه الفحص من التفتيش على الجهات التي تتناولها بهدف تحديد ما يكون قد وقع فيها من مخالفات والمسئولين عنها تمهيدا للتحقيق فيها.

٤- معاونة الجهات المعنية في متابعة تنفيذ خطط التنمية المعتمدة لها بهدف تقييم مستوى الإنجاز في مجال الأعمال ومستوى الأداء في مجال الخدمات بالاتفاق مع الهيئة المركزية للتخطيط (وزارة التخطيط).

٥- إجراء التفتيش على الدور المستأجرة للدوائر الحكومية وفقا للاختصاص الموكل للهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١١٦٤ وتاريخ ١٣٩٢/١١/٨هـ.

٦- متابعة المخالفات المالية التي تثيرها الأجهزة الرقابية الأخرى من خلال ما يحال إلى الهيئة من صور المعاملات والتقارير.

٧- إجراء البحوث والدراسات نتيجة لتحليل الظواهر العام التي تتكشف أثناء أدائها لمهامها واقتراح وسائل العلاج.

خامساً / وزارة التجارة [٩]:

لهذه الوزارة اختصاصاتها الكثيرة شأنها شأن أي وزارة لكن ثمة مهام يرى الباحث أنها يمكن أن تتكامل فيها الوزارة مع الأدوار المطلوبة من الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من هذه المهام لائحة متابعة الغش التجاري والذي يمكن تلخيصه فيما يلي :

صدر أول نظام لمكافحة الغش التجاري في المملكة العربية السعودية في سنة ١٣٨١هـ بالمرسوم الملكي رقم ٤٥ وتاريخ ١٣٨١/٨/١٤هـ وبعد أن تطورت وسائل الغش وأساليبه ، وأتسع نطاقه عن ذي قبل ، وتم تحديث النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١١ وتاريخ ١٤٠٥/٥/٢٩هـ بالموافقة على نظام مكافحة الغش التجاري وبعد أن تطورت وسائل الغش وأساليبه فقد تم تحديث النظام بالمرسوم الملكي رقم م/١٩ وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣هـ ، موضحاً الأحوال التي تعتبر فيها السلعة مغشوشة أو فاسدة والضوابط وكيفية التصرف نظاماً في تلك الأحوال . مع التأكيد على الإجراءات والعقوبات الرادعة بحق المخالفين وذلك لتحقيق الحماية النظامية للمستهلك والمحافظة على صحته وسلامته وماله وضمان الحصول على جميع مستلزماته من السلع والخدمات والمنتجات المختلفة طبقاً للمواصفات القياسية المعتمدة ، حماية المستورد والتاجر والموزع من

[٩] المصدر موقع وزارة التجارة mci.gov.sa

الوقوع فريسة لعمليات التحايل والغش التجاري عند التزامه في تعاقداته بما تقضي به الأنظمة والتعليمات والمواصفات القياسية المعتمدة ، حيث روعي فيه تشديد العقوبات واستحداث عقوبات جديدة فضلاً عن المرونة في التطبيق وسرعة البت بالإجراءات ومن ذلك منح مكافأة تشجيعية بنسبة لا تزيد عن ٢٥% من مقدار الغرامة المستحصله لمن يساعد من غير موظفي أعضاء هيئات ضبط الغش التجاري في الكشف عن حالات الغش التجاري التي تؤدي إلى ضبط المخالفين وإدانتهم . وانطلاقاً من حرص معالي وزير التجارة الشديد على صحة وسلامة المستهلك ، ورغبة في تفعيل دور الجهة المختصة بمكافحة الغش التجاري بمختلف أشكاله وصوره ، وإحكام الرقابة الشاملة على الأسواق ، وتوحيد مرجعية الوحدات المكلفة بتنفيذ الأنظمة المعنية بالرقابة على الأسواق ، وبناء على مقتضيات مصلحة العمل ، ورغبة في الارتقاء بمستوى الأداء وسرعة انجاز المهام بدقة وكفاءة ، فقد صدر القرار الوزاري رقم (٢٠٥٩) وتاريخ ١٤٢١/١٢/١٩هـ بتعديل مسمى (الإدارة العامة للجودة النوعية والرقابة) إلى مسمى (الإدارة العامة لمكافحة الغش التجاري) .

أهداف الإدارة :-

انيطت بهذه الإدارة مسئولية الرقابة على الأسواق والمنشآت التجارية ومصانع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى من خلال الجولات الميدانية الصباحية والمسائية والعمل على تطبيق ما تقضي به الأنظمة التالية :

١- نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٣هـ .

٢- نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٤٢٣/٥/٢٨هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٧٢٣) وتاريخ ١٤٢٣/٧/٢٨هـ .

٣- نظام الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠هـ وتعديلاته فيما يخص التزام الوكلاء والموردين بتأمين قطع الغيار والصيانة وشروط الضمان .

٤- نظام المعايرة والمقاييس الصاد ر بالأمر السامي الكريم رقم (م/٢٩) وتاريخ ١٣٨٣/٩/١٣هـ ورقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٩/٦/١١هـ .

٥- نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/٤٢) وتاريخ ١٤٠٣/٧/١٠هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التجارة رقم(٣٣/١/١٤/١٠٠٠) وتاريخ ١٤٠٦/٣/٢٨هـ .

٦- نظام البيع بالتقسيط الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٣ وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤هـ.

٧- نظام مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٨ وتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥هـ . لائحة تنظيم مزاولة مهنة التعقيب الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/٣٥ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٥هـ .

٨- لائحة استدعاء المركبات وملحقاتها وقطع غيارها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩٧ وتاريخ ١٤٢٢/١١/٧هـ .

٩- لائحة تنظيم اجراء المسابقات التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٥٦ وتاريخ ١٤١٩/٣/٧هـ .

١٠- يضاف إلى تلك المهام والاختصاصات مايلي :-

المساهمة في مصادرة السلع المنافية للعقيدة الإسلامية .

مصادرة السلع التي تشكل خطورة على مستخدميها وخاصة من الأطفال .

آلية عمل الإدارة :-

يتم تنفيذ هذا الدور من خلال أعضاء هيئة ضبط الغش التجاري بالوزارة وفروعها المنتشرة في (٢٨) مدينة ومحافظة حيث تقوم تلك الهيئات بجولات رقابية على الأسواق والمنشآت التجارية ومصانع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والعمل على تطبيق ما تقضي به الأنظمة وذلك من خلال ما يلي :

١- تلقى شكاوى المواطنين والمقيمين ، مما قد يتعرضون له من محاولات الغش والتدليس أو ما يشاهدون في الأسواق من ممارسات ضارة ومخالفة للأنظمة المرعية ، ومن ثم التحقق من توفر أركان المخالفة ، وإصدار القرارات اللازمة بالعقوبة المقررة نظاماً .

٢- القيام بجولات تفتيشية على الأسواق والمحلات التجارية والأسواق للتحقق من سلامة المعروض من المواد التموينية و السلع الاستهلاكية الأخرى ، من حيث جودتها وصلاحيتها للاستهلاك أو الاستخدام الآدمي ، وضبط المخالفات وفقاً للأنظمة المعتمدة .

٣- القيام بزيارات دورية مفاجئة للمصانع وسحب عينات من مود خام وخطوط الإنتاج لإخضاعها للفحص المخبري للتأكد من المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .

٤- متابعة المحلات المعلنة عن تخفيضات تجارية في الأسعار للتأكد من التزامها بالقرارات والتعليمات المنظمة لذلك .

٥- متابعة المحلات المعلنة عن مسابقات تجارية والتحقق من حصولها على الترخيص اللازم .

٦- ضبط ما يقع من مخالفات لنظام العلامات التجارية .

٧- ضبط ما يقع من مخالفات لنظام البيانات التجارية .

٨- النظر في مخالفات نظام الوكالات التجارية وشكاوي الضمان وعدم جودة الصيانة والإصلاح .

٩- معايرة موازين المحلات التجارية وموازين الشاحنات لدى المصانع ومعايرة طلمبات محطات الوقود .

١٠- سحب عينات من محطات الوقود وإحالتها للمختبرات المتخصصة للتأكد من جودتها .

١١- معايرة موازين محلات ومشاغل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإصدار تراخيص مزاولة مهنة بيع وصياغة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة .

١٢- التأكد من وجود عيارات ودمغة المشغولات الذهبية المعروضة للبيع وسحب عينات لإخضاعها للفحص المخبري للتأكد من جودتها .

١٣- مصادرة السلع المنافية للعقيدة الإسلامية .

١٤- مصادرة السلع التي تشكل خطورة على مستخدميها وخاصة من الأطفال .

ومن ثم يتم استكمال اجراءات التحقيق في ما يقع من مخالفات للأنظمة الموكلة لأعضاء هيئات ضبط الغش التجاري والإحالة للجان القضائية المختصة لتطبيق ما تقضي به تلك الأنظمة بحق المخالفين .

سادسا: الجمارك[١٠] :

تسعى الجمارك السعودية لتقديم خدمات جمركية متكاملة لتحقيق متطلبات التنمية للمملكة العربية السعودية ومسايرة التطورات على المستوى المحلي والدولي ، من خلال تحقيق المعادلة الصعبة التي تعتبر رسالة وشعار الجمارك المتمثّلة في (الإسراع في فسح المسموح ومنع دخول الممنوع) وهذا يتطلب إيجاد التوازن بين تسهيل حركة التجارة للمستوردين والمصدرين وفقاً لالتزامات المملكة الدولية من جهة وبين القيام بمهام التفتيش الدقيق للإرساليات لضمان منع دخول المواد الممنوعة والمخالفة ومنها المغشوش والمقلد باعتبار الجمارك خط الدفاع الأول عن البلد .

وتتلخص أهداف السياسة الجمركية في المملكة في الآتي : -

[١٠] المصدر موقع مصلحة الجمارك www.saudi.gov.sa

هدف ديني وأمني :

المحافظة على الثوابت الدينية من خلال منع دخول جميع ما يتنافى مع الدين والعقيدة الإسلامية من كتب ومطبوعات وكتب السحر والشعوذة ، وحماية الوطن والمجتمع من المخاطر التي تهدد الصحة والأمن من خلال منع دخول الممنوعات (كالمخدرات بكافة أنواعها والأسلحة والمتفجرات .. الخ .

هدف اقتصادي واجتماعي :

١. منع دخول البضاعة المواد المغشوشة والمقلّدة والمنتهكة لحقوق الملكية الفكرية أو المخالفة للمواصفات القياسية لضمان حماية المستهلك ودعم الاقتصاد الوطني .

٢. استيفاء الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة طبقاً للفئات المقررة في التعريفة الجمركية

٣. تسهيل إجراءات التصدير وفتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية .

٤. حماية الاقتصاد الوطني من التهديدات المتعلقة بالإغراق .

٥. حماية الصناعات الوطنية من المنافسة وتشجيعها عن طريق فرض رسم عال نسبياً على المستوردات التي لها مثيل في الصناعات الوطنية ، إضافة إلى إعفاء الأجهزة والأدوات وقطع الغيار والمواد الخام (التي تساهم في رفع كفاءة الصناعات الوطنية) من الرسوم الجمركية .

٦. تقديم إحصاءات دقيقة للتجارة الخارجية للمملكة باعتبارها المصدر الوحيد لهذه الإحصاءات التي يبنى عليها العديد من القرارات الاقتصادية والسياسية .

٧. ضمان المكاسب للاقتصاد الوطني من خلال ما يعقد من اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية بين المملكة والدول الأخرى .

٨. إعفاء السلع الاستهلاكية الضرورية من الرسوم الجمركية أو استيفاء رسوم جمركية منخفضة على السلع المستوردة العادية .

٩. رفع الرسوم الجمركية على المواد المضرة بالصحة كالتبغ ومشتقاته .

١٠. المحافظة على صحة أفراد المجتمع من خلال منع دخول الأصناف المحظورة من الدول الموبوءة .

١١. اقتصار الاستفادة من المواد المعانة من الدولة على المستهلك بالمملكة من خلال منع تصدير تلك المواد

سابعاً:الغرف التجارية الصناعية في المملكة[١١]:

صدر النظام الأول للغرف التجارية الصناعية عام ١٣٦٨ برقم ٢٨٢٩ وتاريخ ١٣٦٨/٨/١٢ وتمشيا مع النهضة التجارية والصناعية التي تعيشها المملكة العربية السعودية فقد صدر النظام الجديد للغرف التجارية الصناعية بالمرسوم الملكي رقم م٦ وتاريخ ١٤٠٠/٤/٣٠هـ وصدرت لائحته التنفيذيةبالقرار الوزاري رقم ١٨٧١ وتاريخ ١٤٠١/٥/٢٢هـ. وتمشياً مع سياسة الوزارة في القيام بمراجعة دورية للأنظمة التجارية بغرض تطويرها فقد قامت الجهة المختصة بالوزارة هذا العام ١٤٢٢هـ بإعداد مشروع نظام جديد للغرف التجارية الصناعية يفي بالمتطلبات الحالية للغرف ومجلسها ويواكب المستجدات ومعطيات العصر ومتطلبات التنمية الشاملة ويعزز دور الغرف في الحاضر والمستقبل بمشيئة الله .

ولقد قامت منظومة الغرف التجارية الصناعية في المملكة وما تزال بدور متنام في تنظيم فعاليات القطاع الخاص وحققت الكثير من المنجزات في قيادة العمل المؤسسي لهذا القطاع وتبني مبادراته وتعزيز اسهاماته في تنفيذ برامج التنمية الشاملة حاضراً ومستقبلاً، وهو دور يحظى بكل التشجيع والدعم من لدن خادم الحرمين الشريفين أيده الله وحكومته الرشيدة.

وتتولى وزارة التجارة مهمة الاشراف على الغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف السعودية، كما تتولى الإشراف على انتخابات مجالس إدارة الغرف التجارية الصناعية ومتابعة أعمال الغرف وإزالة ما يصادفها من معوقات وتوجيهاها لتأدية رسالتها وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٦٦ وتاريخ ١٣٧٤/٤/٦هـ .

ولوحظ خلال السنوات الأخيرة تنامي الدور الذي تقوم به منظومة الغرف التجارية الصناعية بالمملكة وتحقيقها لمنجزات كبيرة والإسهام بدور فاعل في أعمال الغرف التجارية الصناعية الخليجية والعربية والإسلامية والدولية ومن الاتجاهات العامة للتطور في أنشطة الغرف نجد أنها اهتمت بإنشاء المباني المهيأة والمجهزة بقاعاتها التي تتيح لرجال الأعمال لقاء نظرائهم من الوفود الزائرة ، وإقامة الندوات التي تعالج قضايا كافة شرائح رجال الأعمال من تجار وصناعيين ومهنيين وغيرهم ، وكذلك اهتمت الغرف بإنشاء مراكز للمعارض تهدف إلى إقامة المعارض الوطنية في المقام الأول للتعريف بالإنتاج الوطني ثم استقبال المعارض الدولية لمعرفة التطورات التقنية التي تمت في مختلف أسواق العالم. كما اهتمت الغرف ببناء وتجهيز مراكز

[١١] المصدر موقع وزارة التجارة mci.gov.sa

التدريب للقطاع الخاص وذلك بهدف إعداد الشباب السعودي وتأهيله لدخول سوق العمل وبهذا العمل تلعب الغرف دورا مكملا لدور الدولة التي توسعت في التعليم بشكل كبير لإعداد القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمسلحة بسلاح العلم لتلعب دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد ، وقد لعبت مراكز التدريب دورا أساسيا لتوطين الوظائف في المملكة وتتابع الغرف التجارية الصناعية في كافة المواقع اسهاماتها في تهيئة مناخ الاستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ربوع المملكة.

المحور الثاني :مذكرات التعاون بين الرئاسة وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة[١٢].

خطت الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خطوات تطويرية واضحة وذلك على مستوى التخطيط الاستراتيجي والمشاريع الاستراتيجية .

بالإضافة إلى الخطوة المباركة في توقيع مذكرات تعاون مع جهات مختلفة علمية ورقابية وغيرها . الأمر الذي يؤكد بأن الرؤية التي وضعتها الرئاسة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أجمل صورها ،دعمت بعدد من الشراكات الإستراتيجية والتي تحمد للرئاسة خاصة في الفترة الحالية.

ويرى الباحث أنه من الإنصاف وابرازاً للجهود، ضرورة ذكر الشراكات وأبرز أهدافها الأمر الذي ضرورة تفعيل الشراكات مع الجهات الرقابية والتي سبق ذكرها في المحور الأول.

وعليه فقد وقعت الرئاسة مذكرات تعاون مع (١٧) جامعة من أهدافها:

١-تحقيق التعاون والتكامل بما يخدم المجتمع ويترجم تطلعات وتوجيهات ولاة أمرنا -يحفظهم الله-.

٢-نشر مبادئ الوسطية والاعتدال والمنهج الشرعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣-الاستفادة من إمكانات وخبرات الجامعات في مجال الدراسات والاستشارات والبحوث والتدريب، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات الدراسية المشتركة بما يسهم في تطوير أداء الرئاسة العامة.

٤-الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من خلال الاستشارة أو الإعارة.

[١٢] مصدر هذا المحور من وحدة الشراكات في الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٥-تمكين الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فتح حوارات ولقاءات بناءة مع طلاب وطالبات الجامعات.

كما تم توقيع مذكرات تعاون مع (٤) جهات أخرى وذلك على النحو التالي :

أولاً : هيئة حقوق الإنسان :

ومن أهداف المذكرة :

١-تبادل الآراء والمعلومات والأنظمة المتعلقة باختصاص الطرفين والنظر فيما يستجد من مواضيع وقضايا ذات علاقة بالعمل المشترك.

٢-إقامة ورش عمل مشتركة ودراسة الشكاوى المتعلقة بأي تجاوز أو انتهاك لحقوق الإنسان مع هيئة حقوق الإنسان .

ثانياً : مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني :

ومن أهداف المذكرة :

١-ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته بين منسوبي الرئاسة امتثالا لأمر الله سبحانه في كتابه، وأمر نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

٢-نشر الوعي الفكري والثقافي الذي ينبثق من ثقافة الحوار المستند إلى الضوابط الشرعية والوطنية وقيم المجتمع .

٣-تعزيز دور الرئاسة مع مركز الحوار الوطني في نشر ثقافة الحوار في المجتمع وإشاعة حرية التعبير المسؤول وفقاً للثوابت الشرعية ثم الوطنية .

ثالثاً : الهيئة العامة للسياحة والآثار :

ومن أهداف المذكرة :

١-استثمار السياحة في إبراز قيم الإسلام وتعاليمه السمحة، وتميز المملكة العربية السعودية وأهلها وعنايتهم بالقيم الإسلامية وبناء المفاهيم الصحيحة.

٢-السعي إلى أن تكون السياحة في هذه البلاد سياحة قيّمة متوافقة مع ما يعتز به أهل هذه البلاد من قيم أصيلة وتقاليد حميدة، تجعل المجتمع يقبل عليها ويشجعها.

٣-تحقيق أهداف السياحة القيمة وتوطينها كما وردت في نظام الهيئة العامة للسياحة والآثار ونظام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولائحتها التنفيذية، مع مراعاة ما جاء في مذكرة التعاون.

٤-تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات والمستجدات بشكل دوري، حول برامج وأنشطة كلتا الجهتين والمتعلقة بالسياحة، للاستفادة منها في تحقيق الأهداف المشتركة.

٥-التعاون والتنسيق في تنفيذ عدد من البرامج التدريبية التوعوية لمنسوبي هيئة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر بهدف تنمية مهارات التعامل مع السائح والمواقع والفعاليات السياحية .

٦-الاشتراك في الأبحاث والدراسات، التي من شأنها تقديم الحلول المناسبة لتحسين البيئة، والنشاطات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية السياحية.

٧-رصد ودراسة الملاحظات والمخالفات في المواقع السياحية للاستفادة منها في تطوير آليات العناية بالسلوك العام وأساليب تطبيقها على السياح ومشغلي المرافق السياحية وفق اختصاصات كل جهة.

رابعاً : دارة الملك عبدالعزيز :

ومن أهداف المذكرة :

١-المشاركة في تطوير ونشر مبادئ الاعتدال والوسطية ومعاني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع السعودي وتحديثه.

٢-تشجيع الاستفادة من خطط العمل الوطنية والدخول في شراكات ثقافية وعلمية وبحثية لهذا الغرض مع مؤسسات المجتمع السعودي.

٣-التعاون من خلال برامج ذات طابع تدريبي، وبحثي، وثقافي، واستشاري، وفي مجال التوثيق التاريخي، وغير ذلك من البرامج التي يقرها الطرفان.

خامساً : مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية :

ومن أهداف المذكرة :

١-البحث والتطوير وتقديم الاستشارات والحلول التقنية والخدمات الإلكترونية المتطورة في مجال علوم الفضاء (نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، وأنظمة تحديد المواقع وخدماتها) لتلبية احتياجات الرئاسة وتحقيق أهدافها.

٢-توفير الخرائط الرقمية والصور الفضائية التي تحتاجها الرئاسة.

٣-المساعدة في دعم وتأسيس وحدة نظم معلومات جغرافية بالرئاسة، وتصميم وتنفيذ وتطوير ما تحتاجه الوحدة من أنظمة معلومات وقواعد بيانات.

٤-الاستفادة من إمكانات المدينة الفنية والبحثية والتقنية وخبرة كوادرها البشرية في مجال علوم الفضاء وتقنية المعلومات والاتصالات والإلكترونيات.

٥-تنمية الموارد البشرية وتنفيذ البرامج التدريبية التي تخدم منسوبي الرئاسة في مجال علوم الفضاء وتقنية المعلومات والاتصالات والإلكترونيات .

٦-دعم المدينة علمياً ومالياً لما يلي :

أ/الأبحاث والدراسات الأكاديمية الخاصة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في جامعات المملكة العربية السعودية.

ب/الأبحاث والدراسات العلمية والاجتماعية والوطنية وغيرها مما تقدمه الرئاسة من خلال فرق علمية متعددة التخصصات .

٧-إتاحة قواعد المعلومات المتوفرة بالمدينة للأغراض العلمية والبحثية التي تحتاجها الرئاسة، ومشاركتها في إقرار أي مشروع علمي يتعلق بمجال عمل الرئاسة.

٨-الاستفادة من إمكانات المدينة في دعم وتعزيز ونشر البرامج التوعوية والتوجيهية التي تقدمها الرئاسة لأفراد المجتمع .

المحور الثالث / أساليب الإتصال بين الجهات الحسبية والرقابية

تقدم الحديث عن الجهات الرقابية التي يرى الباحث إمكانية إيجاد قنوات اتصالية تحقق التكامل مع الجهات الحسبية .

وفي هذا المحور سيتعرض الباحث لاقتراح عدد من الأساليب (من وجهة نظره) تحقق التواصل . لكن يحسن قبل ذكر هذه الأساليب أن نتطرق لذكر التعريف المختار لعملية الاتصال وأهمية العملية الاتصالية باختصار كتوطئة لهذا المحور .

مفهوم الاتصال :

كان الاتصال ومازال أحد الأعمال التي يرتبط وجودها بوجود الإنسان ومرد ذلك إلى أنه

.مدني بطبعه وأنه مفطور على الحرص على أن يفهم غيره، ومن حاجة الانسان الضرورية حاجته للانتماء ولذلك من الفطرة أن يكون اجتماعياً [١٣].

ويمكن تعريف الاتصال بأنه : تبادل المعلومات والآراء والمشاعر عن طريق رموز وإشارات تعبر عنها [١٤].

وبالتالي فإن الاتصال كعملية هو اتصال ذو اتجاهين أي أن الرسائل والمعلومات تسير في اتجاهين من المرسل والمستقبل والعكس.[١٥]

أهمية الاتصال :

لا تقتصر أهمية الاتصال على المستوى الفردي بل له أهمية مجتمعية عالية وذلك يظهر من خلال مايلي :

١. الاتصال أساس قيام المجتمع .

[١٣] محمد هشام ابو القمبز فن التواصل مع الاخرين

[١٤] محمد عبدالحميد ،نظريات الاعلام واتجاهات التأثير ص٢٥

[١٥] المركز القومي لتنمية قدرات هيئة التدريس والقيادات –مهارات الاتصال والتواصل ص٩

٢. من خلال الاتصال يكتسب المرء خصائص المجتمع .

٣. تنوع مجالات الاتصال تجعل له أهمية لا يمكن للمجتمع الاستغناء عنها .

فالاتصال جزء من ديناميكية الحياة ، وهو عملية إجبارية وليست اختيارية مهدت لها الرسالات السماوية والثقافات التي صنعتها الأجيال السابقة

وبناء على ما تقدم يظهر جلياً أهمية الاتصال على وجه العموم ،وأهميته بين الجهات الحسبية والرقابية على وجه الخصوص، وذلك لأن الاتصال يساهم في تناغم وانسجام المهام وتجنب الازدواجية ويحقق أهداف العمل [١٦] .وسيتم ذكر المقصود من هذا المحور في ذكر مقترحات لأساليب الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية السابقة الذكر **كما سأختم هذا المحور بذكر خطة عامة (مقترحة) للاتصال الفاعل بين الجهات الحسبية والرقابية** .

مقترحات لأساليب الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية .

أولاً / هيئة حقوق الإنسان :

ظهر في المحور الثاني من هذه الورقة للقارئ مهام واختصاصات هيئة حقوق الإنسان واتضح أيضاً من خلال مذكرة التعاون التي وقعتها الرئاسة مع الهيئة جوانب الاتصال والتعاون المؤدي بإذن الله إلى تكاملية الأدوار ويقترح الباحث جملة من الآليات تساهم في توطيد التواصل وتحقيق التكامل .

١) القاعدة المعلوماتية :

تمثل هيئة حقوق الإنسان على مستوى الأفراد ملاذاً للباحثين عن الحق والذين يشعرون أنهم تحت وطأة الظلم، وبالتالي فإن القاعدة المعلوماتية الموجودة لدى الهيئة تسهم بشكل فاعل في الحملات الوقائية التوجيهية التي تسعى الرئاسة العامة لنشرها في المجتمع .

[١٦] نورمان سي.هيل فن التعامل مع الزملاءص ١٥

فالإحصائيات الرقمية للشكاوى المقدمة ونوعيتها وموضوعاتها تمثل مؤشراً بالغ الأهمية في تحديد أولويات الحملات التوجيهية .عليه يقترح الباحث الاستفادة من القاعدة المعلوماتية لدى الهيئة في الحملات التوجيهية كحملة (قيمنا)

٢) الدراسات الميدانية :

تحقيقاً للتواصل يمكن إجراء الدراسات الميدانية من خلال أداة التطوير بالرئاسة وذلك بالاستفادة من الحالات المسجلة في الهيئة والتي تمثل شكلاً من أشكال انكار المنكر .

٣ / تحسين الصورة الذهنية للرئاسة أمام المجتمع:

من الأهداف التي حرصت الرئاسة عليها إبراز الدور الإيجابي لهذا الجهاز الشرعي . ويمثل هذا الهدف (من وجهة نظر الباحث) تحدياً مجتمعياً لاسيما والمطلع يدرك الهجمة الشرسة التي تقودها كثير من وسائل الإعلام ضد الجهات الحسبية .

وهنا يقترح الباحث للمساهمة في تحسين الصورة الذهنية للرئاسة أمام الجميع دعوة أعضاء من الهيئة للإطلاع على الممارسات الميدانية لأفراد الرئاسة والتي تساهم وبوضوح في المحافظة على حقوق الإنسان الأمر الذي سيؤدي إلى تبني جهة حقوقية رقابية عليا في المجتمع اظهار الصورة الحقيقة لممارسات هذا الجهاز .

٤ / اللقاءات العلمية :

اللقاءات العلمية كالمؤتمرات والندوات العلمية ونحوها تمثل رافداً ثقافياً وشرعياً مهماً .

ولأن من اللائحة التنظيمية لهيئة حقوق الإنسان (الموافقة على عقد المؤتمرات والندوات الداخلية والدولية في مسائل حقوق الإنسان والمشاركة فيها) .

عليه يقترح الباحث امكانية إقامة لقاءات علمية كالندوات أو المساهمة المشتركة في إقامة مؤتمر مشترك محلي تساهم فيه الرئاسة بإبراز النماذج المشرقة في الشريعة الإسلامية والممارسات الميدانية للرئاسة في المحافظة على حقوق وكرامة الإنسان .

ثانياً / الهيئة العامة للسياحة والآثار :

ظهر من خلال الاطلاع على الهدف العام من الهيئة العامة للسياحة الاهتمام بالسياحة في المملكة ، وذلك بتنظيمها وتنميتها والاهتمام بالآثار والمحافظة عليها .

واتضح حرص الرئاسة بإيجاد قنوات الاتصال من خلال مذكرة التعاون التي وقعت مع الهيئة ويقترح الباحث لتحقيق الاتصال بشكل فاعل جملة من المقترحات من أهمها :

١. الدراسات العلمية:

يقترح الباحث اقامة دراسات علمية متخصصة مشتركة في المجالات التالية :

١-آليات تنمية السياحة المنضبطة في المملكة العربية السعودية .

٢- طرق استثمار المواقع السياحية في التعريف بجهاز الرئاسة .

٣-نشر الثقافة السياحية المنضبطة .

٢ / القاعدة المعلوماتية :

يمكن لجهاز الرئاسة الاستفادة من قاعدة المعلومات والبيانات الموجودة لدى الهيئة وتوظيفها في توجيه الحملات التوعوية للرئاسة .

٣ / التدريب والتطوير :

يمكن استفادة الجهتين من برامج التدريب والتطوير ، حيث يستفيد أعضاء الرئاسة من البرامج التدريبية الموجودة لدى هيئة السياحة والتفاعل الايجابي مع السياح ، مما يحقق إقامة الشعيرة بالأسلوب المناسب والوقت المناسب .

٤ / تحسين الصورة الذهنية لجهاز الرئاسة وذلك من خلال المطبوعات والنشرات التثقيفية التي يمكن توزيعها على السياح .

ثالثاً / مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية :

تؤدي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أدواراً هامة خاصة في ظل استراتيجية الدولة للتحول للمجتمع المعرفي . وقد بادرت الرئاسة بعقد مذكرة تعاون مع المدينة كما تقدمت الاشارة إليه وعليه فإن الباحث يقترح جملة من المقترحات الاجرائية لتفعيل التواصل وتحقيق التكامل .

١ / التبادل المعلوماتي :

تمتلك المدينة قاعدة معلوماتية الكترونية يمكن أن تستثمرها الهيئة في الأغراض العلمية المختلفة.

٢ / الاستفادة من المدينة في التعرف على جرائم الشبكات العنكبوتية (الأخلاقية وغيرها) وتوجيه الحملات التوجيهية التي تقوم بها الرئاسة وفق الاحتياجات المجتمعية .

٣ / الاستفادة من إمكانية المدينة التقنية في توظيف التقنية في خدمة أهداف الحسبة .

رابعاً / هيئة الرقابة والتحقيق :

تعد هيئة الرقابة التحقيق من الجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية ونظامها الذي سبقت الإشارة إليه يؤكد على دورها الفاعل في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية .

ونظراً لأهمية هذا الدور الرقابي يرى الباحث ضرورة وجود قنوات اتصالية مع الهيئة تسهم بدور فاعل في الاستفادة من إمكانيات وخبرات الجهتين (الرئاسة والهيئة) ويمكن اقتراح جملة من أساليب التعاون والتكامل.

١ / القاعدة المعلوماتية :

تمتلك هيئة الرقابة والتحقيق قاعدة معلوماتية في أنواع المخالفات الإدارية والمالية والتي تؤثر في أداء الإدارات الحكومية بشكل أو بآخر . وهذه القاعدة المعلوماتية تعتبر رافداً مهما في توجيه جهود الرئاسة في حملاتها القيمية التوجيهية حسب أولويات الملاحظات والمخالفات المسجلة

٢ / الدورات التدريبة :

يمكن استفادة الجهتين من الخبرات الموجودة في مجال الحقوق والواجبات الوظيفية .

٣ / الزيارات الميدانية :

يمكن الاستفادة من الممارسات الإدارية والنظامية والمتفقة مع اللوائح والأنظمة والتي تقوم بها الهيئة للإدارات المستهدفة وذلك من خلال عقد زيارات ميدانية مشتركة بين الرئاسة والهيئة للإدارات المستهدفة وذلك بهدف اكتساب الخبرة الميدانية .

خامساً / وزارة التجارة :

سبقت الإشارة بأن المهام المسندة إلى وزارة التجارة مختلفة ومتنوعة لكن ثمة مجالات يرى الباحث أن إحداث التواصل فيها بين الهيئة والوزارة سيحقق تكاملية الأدوار المنشودة ومن ذلك ما يلي :

١ – القاعدة المعلوماتية :

بيانات وزارة التجارة فيما يخص (الغش التجاري) يمثل رافداً معلوماتياً مهما للرئاسة والتي تحمل على عاتقها أداء رسالة توجيهية للمجتمع .

فمثل هذه القاعدة تساهم في إجراء الدراسات الميدانية وكذلك ترتيب أولويات الحملات القيمية ونحوها .

٢ – السلع المخالفة للشريعة الإسلامية:

من أوجه التواصل المحقق للتكامل فتح قنوات اتصالية بين الوزارة والرئاسة تساهم في تبليغ الخاصة بالسلع المخالفة للشريعة بالإضافة إلى وضع العقوبات النظامية اللازمة في مثل هذه الحالات .

٣ – الحملات التوعوية للمحلات التجارية .

يقترح الباحث إقامة حملات توعوية بالتعاون بين الوزارة والرئاسة لأصحاب المحلات التجارية وذلك تعريفا بالمخالفات الشرعية والنظامية التي يقع فيها أصحاب المحلات التجارية

سادساً / الجمارك

الجمارك جهاز رقابي يلعب أدواراً هامة كما سبقت الإشارة إليها ويقترح الباحث بعض المقترحات المحققة للتواصل بين الرئاسة والجمارك والمتمثلة فيما يلي :

١ – القاعدة المعلوماتية :

الأرقام والإحصائيات الموجودة لدى الجمارك وذلك في إدخال بعض الممنوعات شرعاً أو نظامياً إلى هذه البلاد المباركة. تساهم في توجيه بوصلة البرامج التوعوية والوقائية لدى الرئاسة .

٢ – البرامج التدريبية المشتركة :

يقترح الباحث إقامة مجموعة من البرامج التدريبية وورش العمل المشتركة بين العاملين في الجمارك والعاملين في الرقابة وذلك بهدف تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهتين .

٣ – نشرات تعريفية عن الهيئة وبرامجها :

توزع على منافذ الجمارك وذلك لنشر الثقافة القيمية عن المجتمع السعودي بالإضافة إلى تحسين الصورة الذهنية لأدوار ومهام الرئاسة .

سابعاً / الغرفة التجارية :

سبقت الإشارة إلى المهام المناطة بالغرف التجارية ويرى الباحث إمكانية إقامة قنوات للتواصل المحقق للتكامل مع الغرف في المناحي التالية :

١/ الخبرات التسويقية :

يمكن الاستفادة من الغرف التجارية في مجال التسويق ولأن جهاز الرئاسة اليوم يسوق الكثير من برامجه التوعوية في المجتمع فإن الاستفادة من الغرف ببرامج تدريبية أو ورش عمل مشتركة سيساهم بشكل فاعل في تسويق الحملات القيمة والتوعوية للرئاسة .

٢ / الصورة الذهنية أمام القيادات المجتمعية :

الغرف التجارية كما لا يخفى على المطلع تضم النخب المجتمعية والقيادات المؤثرة اقتصادياً واجتماعياً .

ولذلك يحقق من إيجاد آليات التواصل المناسبة تحسين الصورة الذهنية عن أدوار ومهام الرئاسة وذلك من خلال لقاءات تعريفية مشتركة بين قيادات الرئاسة وقيادات الغرف التجارية .

وكذلك إقامة ورش عمل لتطوير أداء العاملين في الرئاسة بمشاركة قيادات المجتمع في الغرف التجارية .

٣ / البرامج التوعوية القيمية :

نظراً لوجود قوة نافذة للغرف التجارية على المصانع والشركات والمؤسسات فإن الباحث يقترح إعداد برنامج قيمي للرئاسة بالتعاون مع الغرف ويستهدف شرائح العاملين في تلك المواقع سواء كانوا من المواطنين أو المقيمين .

التصور المقترح العام لإيجاد قنوات اتصالية بين الجهات الحسبية والرقابية .

سبقت الإشارة في بداية هذا المحور أنه سيتم عرض تصور عام يقترحه الباحث يمثل خارطة طريق (من وجهة نظري) لإيجاد القنوات الاتصالية المناسبة بين الجهات الحسبية والرقابية .

وحرصاً على أن نخرج من الطرح النثري العام إلى خطة عمل فاعلة يقترح الباحث له (رؤية – رسالة – أهداف – برامج عملية) لتحقق هذه الخطة بجملتها الهدف من الورقة وذلك وفق مايلي :

الرؤية /

شراكة اتصالية بين الجهات الحسبية والرقابية تحقق التكاملية في الأدوار والشمولية في المهام .

الرسالة /

توفير شراكة عبر القنوات الاتصالية بين الجهات الحسبية والرقابية تحقق التكامل في الأدوار والمهام من خلال مذكرات تعاون بين تلك الجهات .

الأهداف :

١. مد جسور التواصل بين الجهات الحسبية والرقابية في المملكة العربية السعودية .
٢. إيجاد قنوات تعاونية بين الجهات الحسبية والرقابية تساهم في تحقيق المهام المناطة بكل جهة .
٣. تطوير الأداء المهني للعاملين في الجهات الحسبية والرقابية .
٤. تبادل الخبرات والمعلومات بين الجهات الحسبية والرقابية .

الآليات المقترحة لتنفيذ الخطة :

١. إجراء دراسة علمية ميدانية تحدد واقع الاتصال بين الحسبية والرقابية وتقترح الآليات المناسبة للتواصل .
٢. إيجاد منسق في الرئاسة لكل جهة رقابية يمثل ضابط الاتصال والمتابعة .

٣. عقد ورش عمل مشتركة مع الجهات الرقابية المقترحة وغيرها لبناء مذكرات تعاون تترجم بعد ذلك إلى مناشط إجرائية .

٤. إنتاج فيلم وثائقي للرئاسة بعنوان (شركاء النجاح) يضم أوجه التعاون والتواصل بين الرئاسة والجهات الرقابية .

٥. إنتاج كليبات إعلامية تظهر جوانب الاتصال والتكامل بين الرئاسة والجهات الرقابية .

٦. إقامة مؤتمر علمي يدعي آلية الباحثون المتخصصون والجهات الرقابية لتقديم أوراق عمل علمية محكمة يتبعها ورش عمل إجرائية للخروج بمنتجات عملية تساهم في تحقيق التواصل والتكامل بين الجهات الحسبية والرقابية.

المحور الرابع : النتائج المتوقعة للتواصل الفعال بين الجهات الحسبية والرقابية

من خلال استقراء المقترحات السابقة في الأساليب الاتصالية بين الجهات الحسبية والرقابية يمكن أن تستنتج جملة من النتائج الايجابية المتوقعة والمترتبة على التواصل الفعال بين الجهات المذكورة ويمكن تحديدها فيما يلي:

١. تكاملية الأدوار :

سيؤدي الاتصال الفعال بين الجهات الحسبية والرقابية إلى تكاملية الأدوار إذ أن كل الجهات تقوم بأدوار تحقق المصالح العامة الدينية والوطنية وفتح استراتيجيات الاتصال الفاعل سيزيد من فاعلية الأداء وتكامله .

٢. التبادل المعلوماتي :

في ظل التواصل الفعال بين الجهات الحسبية والرقابية سيتحقق سرعة الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بكل جهة، الأمر الذي يساهم بشكل فاعل في القيام بالمهام والأدوار التي تعتمد على البيانات والمعلومات .

٣. تطوير الأداء المهني للعاملين في الجهات :

يحقق التواصل بين الجهات الحسبية والرقابية تطوير الأداء المهني للعاملين في تلك الجهات من خلال عقد اللقاءات وورش العمل المختلفة بالإضافة إلى التعرف على الأدوار والمهام والممارسات العملية لكل جهة .

٤. الاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية للجهات :

يسهم التواصل في استفادة الجهة من إمكانيات البشرية والمادية للجهة الأخرى ، بأي صورة من صور الاستفادة والتي تمت الإشارة إليها في المحاور السابقة . وتحقق هذه الاستفادة الاستثمار الأمثل لمقدرات الدولة وممتلكاتها بما يحقق مصالح الوطن .

٥. ترتيب الأولويات في المشاريع القيمية التوعوية للرئاسة :

سيسهم التواصل مع الجهات الرقابية في بناء مصفوفة الأولويات للحملات التوعوية والتوجيهية والتي تهتم بها الرئاسة ، وذلك من خلال المعلومات والبيانات التي سيتم الحصول عليها .

ويتحقق من وراء ذلك تكريس الجهود في القضايا ذات الأولوية .

٦. تحسين الصورة الذهنية للجهات الحسبية :

انطلاقاً من قاعدة (الحكم على الشيء فرع عن تصوره) فإن من أجل النتائج المتوقعة من الاتصال الفعال بين الجهات الحسبية والرقابية تحسين الصورة الذهنية لأدوار ومهام الرئاسة وممارسات العاملين عليها .وهذا بلا شك هدف يسعى إليه الجميع ليحقق التعاون المثمر والفعال من قبل كافة شرائح المجتمع مع جهات الحسبة والذي يعد صمام أمان للجميع .

الخاتمة

في ختام هذه الورقة العلمية أحمد الله أولاً وأخرا على كل نعمة .

كما أن الورقة هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية الاتصال بين الجهات الحسبية والرقابية وقدمت مقترحاً عاماً للعملية الاتصالية المذكورة . ويظل هذا العمل بشري يعتريه النقص والزلل فإن كان من صواب فمن الله وحده وإن كان من خطأ فمن نفسي والشيطان .

أسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة ديننا ووطننا .وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

كتبه

د / فؤاد بن صدقة مرداد

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز –قسم مهارات الاتصال

عضو فريق كرسي الأمير سلطان لابحاث الشباب وقضايا الحسبة

جدة ١ / ١ / ١٤٣٢هـ

المراجع

١. محمد عبدالحميد نظريات الاعلام واتجاهات التأثير ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥م

٢. حسن عماد مكاوي ، ليلى حسين السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ١٩٩٨م .

٣. فايز الزغبي – الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال .

٤. عبدالفتاح الصحة ، محمد سرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية .

٥. محمد هشام ابو القمبز فن التواصل مع الاخرين مقالات في الانترنت

٦. المركز القومي لتنمية قدرات هيئة التدريس والقيادات –مهارات الاتصال والتواصل ٢٠٠م

٧. نورمان سي.هيل فن التعامل مع الزملاء ترجمة مركز القعيد للترجمة –دار المعرفة للتنمية البشرية –الرياض-١٤٢٢هـ

المواقع الالكترونية .

فن الإدارة : مفكرة الإسلام /http://islammemo.cc

١. موقع هيئة حقوق الإنسان .. www.hrc.gov.sa

٢. موقع الهيئة العامة للسياحة والآثار . www.scta.gov.sa

٣.موقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية . www.kacst.edu.sa

٣. موقع هيئة الرقابة والتحقيق . www.cib.gov.sa

٤. موقع وزارة التجارة . mci.gov.sa

٥. موقع مصلحة الجمارك .www.saudi.gov.sa